مجالات الاقتصاد العثماني في ولاية بيروت ١٨٨٧ – ١٩١٤ م

جاسم محمد عبيد الجبوري سامي ناظم حسين المنصوري
كلية التربية / جامعة القادسية
asim0114@yahoo.com Ndr.sami@yahoo.com

الخلاصة

شهدت ولاية بيروت في المرحلة التي عاشتها ١٨٨٧- ١٩١٤م عدداً من التحولات الاقتصادية في عدة مجالات ومنها الزراعة والصناعة والتجارة .

على الرغم من ان الزراعة لعبت دوراً هاماً في حياة معظم السكان في ولاية بيروت فقد كانت الارض المورد الرئيس للغالبية منهم، إلا إن الزراعة في الولاية لم تشهد تطوراً نوعياً في الحقبة العثمانية وتحولت الزراعة نحو محاصيل زراعية بعيدة عن احتياجات السوق المحلية ومتعلقة مباشرةً باحتياجات رؤوس الاموال الغربية، فأهتمام الدولة العثمانية بالزراعة لم يكن سوى مجرد كلمة ليس لها تاثير على اساليبها او طريقة التعاطي معها، فقد لعب المتنفذون من اصحاب الاقطاعات دوراً جوهرياً في حرمان الفلاحين من اراضيهم بقوة نفوذهم وبضغط الضرائب فضلاً عن ظلم الملتزمين والمرابين الذين كانت تصل فوائد قروضهم للفلاحين الى ١٠٠%.

وبخصوص الصناعة فلم تكن افضل حال من الزراعة في ولاية بيروت فقد شهدت تدهوراً كبيراً في ظل حكم العثمانيين بسبب استقطاب اسطنبول لامهر الصناع العرب فضلاً عن القيود التي فرضتها على الصناعيين، كل ذلك ادى الى الاكتفاء والتفرج على ماتقوم بهِ الصناعة الاجنبية دون توفر القوة المناسبة لمقاومة الصناعة الغربية.

اما بالنسبة للتجارة فقد احتلت المرتبة الثالثة بعد الزراعة والصناعة من حيث عدد العاملين فيها فكانت مدينة بيروت مدينة تجارية من الطراز الرفيع فقد كان ميناؤها واحداً من اهم الموانيء في بلاد الشام وكانت مفتوحة على الاجانب لاسيما الاوربيون منهم ويعد التجار الفرنسيون من اوائل التجار الذين مارسوا النشاط التجاري في ولاية بيروت.

اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث بعد العرض البسيط لهذه المجالات هي:

١- ان التوسع الذي قامت به الدولة العثمانية بالاراضي الزراعية واستصلاحها ادى بنتائج ايجابية على ابناء الولاية وقد تجلى ذلك بزيادة الانتاج الزراعي فضلاً عن تنوع المحاصيل الزراعية على الرغم من إن الدولة العثمانية اثقلت كاهل المواطن بالضرائب المتنوعة على المحاصيل الزراعية وكان هذا همها الاول .

٢- كان اهتمام العثمانيين بالتجارة والصناعة واستقطاب الصنّاع والمهرة لايهدف الاّ لخدمة مصالحها الاقتصادية فقط وقد تبين ذلك من اغراء هؤلاء وجلبهم الى العاصمة اسطنبول وعدم بقائهم في الوية الولاية ومناطقها الاخرى اي افراغ المنطقة العربية من الكفاءات لان هدف الدولة العثمانية هو انعاش اقتصادها فقط دون النظر الى مصالح الشعوب.

الكلمات المفتاحية: المجال الزراعي، المجال الصناعي ،المجال التجاري.

Abstract

The state of Beirut (1887-1914) witnessed a number of changes in agriculture, industry and trade.

In spite of the agriculture played a substantial role that affected peoples' life since the farms were the main source for most of them if not all in Beirut state, but it had not given a considerable concern during Ottoman Era. Agriculture became away from the local real need and directly realated to Europain capital. It could not occpied a high position although Ottoman government declared that it was so important. Those who were responsible imposed farmers to pay huge taxes and the moneylenders forced them to deliver benefits up to 100% and strongly deprived them from their lands because of the unfair system adopted by the gevernment.

Concerning industry, it was worse than agriculture in Beirut state, it tottaly broke down at that period due to the fact that Istanbul appealed the most Arabic skillful makers and the imposed restraint trade. All that negatively affected the local trade status without depending on a proper solution to leave Europain trade.

In the respect of trade, it occupied the third rank beyond agriculture and industry regarding its workers. Beirut city was an important which had a prominant position. Its harbor was so substantial in Levant. It was opened for all foreigners espesially the Europain ones. The French merchants came before the others to activated their commercial work in Beirut state.

The important conclusions That the researcher reached of after simple show for these divisions are :

1-The expansion that Ottoman goverment did in the areas of agricultral repair led to positive results on society which caused the increase of gricultural variety production ,yet the y obliged high rate of taxes that made the society tired.

2- Trade and indusy were major concerns of Ottoman goverment. They brought workers and skills for their economical sides promotion and they started to temp the skilled workers to istabul in attempt of emptying the area from the skilled workers because their aim was to enrich their economy rather than taking of society.

Keywords: agriculture, industrial trade.

المقدمة

نشات الدولة العثمانية على قاعدة الاقتصاد الزراعي ومن هذا الاقتصاد تشكل القسم الاكبر من الدخل الوطني العثماني ففرضت الضرائب على الفلاحين واعتمدت مبدأ ينص على ((ان السلطان هو المالك الرسمي لجميع الاراضي وهذا الحق يعود للسلطان عبر تفويض الهي)) وبدأت الدولة العثمانية تمارس ذلك التفويض منذ ان ارتبط تاريخ المنطقة العربية بها وبقيت الدولة العثمانية حتى سقوطها دولة زراعية بحيث لعبت الزراعة دوراً حياتياً هاماً لمعظم سكانها فقد كانت الارض المورد الرئيس لحياة الغالبية منهم فعليها يقع العبء الكبير لملئ خزانة الدولة ومن عوائدها تتم عملية تغذية الجيش العثماني ورواتب الموظفين ولهذا قامت الدولة العثمانية ومنذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر بتشكيل مجلس للزراعة والصناعة ووضعت برامج لتطوير الزراعة كان من بينها ارسال المهندسين الزراعيين الى الولايات الخاضعة لها وفتحت عدت مدارس زراعية لتدريب الرعايا العثمانيين نظرياً وعملياً والأهم من ذلك ان الدولة العثمانية اسست البنك الزراعي(زراعة بنكاسي) في عام ١٨٨٠م لتقديم القروض للمزارعين والمساعدة في تمويل برامج التطوير، واستفاد العرب من تلك الدورات في تطوير مهارات العمال والمهندسين وهذا اتضحت نتائجه فيما بعد اي بعد خروج العثمانيين

من البلاد العربية اذ بدأ الاعتماد على القدرات المحلية في جميع مجالات الانتاج، واحتلت الزراعة المرتبة الاولى من حيث عدد العاملين بها وجاءت من بعدها الصناعة ثم التجارة.

كانت المنطقة العربية من ضمن المناطق الخاضعة للحكم العثماني الا ان اغلب الدراسات ركزت على الجانبين العسكري والسياسي كون ان الدولة العثمانية أقيمت على اساس الاحتلال والتوسع، وكان سبب اختياري لهذا الموضوع وولاية بيروت بالذات لمعرفة مدى اهتمام الدولة العثمانية بالجوانب الاقتصادية، ولان ولاية بيروت كانت اكثر مناطق بلاد الشام امتلاكاً للاراضي الزراعية الخصبة، وكذلك امتلاكها لافضل الموانيء التجارية.

كان الهدف من وراء هذا البحث هو ابراز لبعض الملامح الاقتصادية المكونة للاقتصاد العثماني في ولاية بيروت، وتكون البحث من ثلاثة محاور هي: الزراعة والصناعة والتجارة.

اعتمد الباحث على عدد من المصادر المهمة والتي أغنت البحث بمعلومات قيمة ومن اهم تلك المصادر هي: التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية للمؤلف خليل اينالجك وكذلك التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب للمؤلف شارل عيساوي، والتاريخ السياسي والاقتصادي لولاية بيروت للمؤلف الياس جرجس جريج، وسوريا ولبنان وفلسطين للمؤلف الفرنسي فيتال كونت وغيرها من المصادر الاخرى.

من اهم الصعوبات التي واجهت الباحث هي قلة الدراسات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية في ولاية بيروت وان وجدت فهي لاتلم بكل المعلومات الاقتصادية.

قبل البدء بتفصيل المجالات الاقتصادية المكونة للاقتصاد العثماني في ولاية بيروت لابد من التعرف على اهم الاصلاحات والتشريعات الاقتصادية التي وضعتها بخصوص تلك المجالات.

عمدت الدولة العثمانية وبعد العجزالذي اصاب خزينتها في الثلث الاول من القرن التاسع عشر وبالتحديد في عام ١٨٣١على اتخاذ الخطوات اللازمة من اجل انعاش اقتصادها والتقليل من نسبة ذلك العجز وتنظيم ايرادات الدولة والسيطرة عليها(١). فقد اهتمت الدولة العثمانية بذلك ووضعت عدد من القوانين والانظمة من اجل تنظيم الشؤون الزراعية والصناعية والتجارية في جميع الولايات لذا فأنها قد استوردت في عهد السلطان عبد المجيد الاول(١٨٣٩– ١٨٦٠م)(٢) الالات والمكائن من الدول الاوربية ذات الصناعات المتقدمة(٣).

كان من ضمن اهتمامات الدولة الاقتصادية انها أنشأت المحاكم التجارية عام ١٨٤٠م وشكلت في العام نفسة مجلس محاسبة واخر يعمل على إنهاء وحل الخلافات التي تحدث في مجال التجارة البحرية(٤). وانشأت في عام ١٨٤٨م مدرسة زراعية في مدينة اسطنبول عرفت بأسم (زراعة تعليمخانة سي) وكان الهدف من انشائها هو تطوير الزراعة ولاسيما زراعة القطن من اجل توفير الخيوط اللازمة لسد حاجة مصانع

(١) محمد عصفور سلمان الامو ي، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية واثرها في المشرق العربي ١٨٣٩– ١٩٠٨م اطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت الى كلية الاداب جامعة بغداد، (بغداد: ٢٠٠٥م)، ص٤٧.

(٢) ولد السلطان عبد المجيد الاول سنة ١٢٣٧هـ / ١٨٢١م وجلس على كرسي العرش وله من العمر ١٨عام وقيل ١٦عام وشهرين بعد وفاة والده السلطان محمود الثاني واسم امه بزم عالم وتوفي بتاريخ٢٥/ ٦/١٨٦٠م . للمزيد من التفاصيل ينظر: يوسف بك آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان من اول نشأتهم حتى الان، (القاهرة: د.ت)، ص١٢٩– ١٣٢؛ يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح محمود الانصاري، مج٢، مؤسسة فيصل للتمويل، (اسطنبول: ١٩٩٠)، ص٢٤ ومابعدها.

(٣) محمد عصفور سلمان الاموي، المصدر السابق، ص٤٩.

(٤) المصدر نفسه، ص٥٠.

النسيج[١]. وأسست في عام ١٨٥٨م جهازاً للمساحة وكانت مهمتهُ احصاء الممتلكات في الدولة العثمانية وحصرها وكانت المركزية في الجانب المالي من الامور المهمة جداً لاسيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٢]. وتم ايضاً اصدار قانون سمي بالقانون التجاري العثماني عام ١٨٦٠م يتألف هذا القانون من (٣١٥) فقرة ومقدمة وقد تضمن ذلك القانون الامور التي تخص البضائع التجارية وكيفية نقلها فضلاً عن حقوق التجار وتاسيس الشركات لذات الغرض، واصدرت الحكومة العثمانية بين عامي ١٨٦١- ١٨٦٣م عدداً من التشريعات لغرض ترتيب المعاملات التجارية ومن ضمن ماصدر هو قانون التجارة البحرية، وكانت جميع القوانين المتعلقة بامور التجارة هي قوانين موضوعة طبقا للقوانين الفرنسية، واصدرت الدولة في ١٣ كانون الاول عام ١٨٧٤م المرسوم الاصلاحي الذي دعا الى تطوير الانتاج والاهتمام بالزراعة والتجارة [٣].

لغرض معالجة المشاكل الاقتصادية للدولة حثت اللجنة التشريعية في مجلس النواب عام ١٨٧٦م الحكومة العثمانية على التوسع والاهتمام بالزراعة والصناعة وتنظيم الامور التجارية[٤]. وبناءً على تلك التوصيات أجرى السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦- ١٩٠٩م)[٥].عدداً من الاصلاحات من ضمنها انشاءَ مدارس للتجارة والزراعة والغابات والتعدين والتجارة البحرية وكذلك اقامة مؤسسة حديثة للصناعة والزراعة والتجارة [٦].

لقد عملت الدولة العثمانية في عام ١٨٨٣م على تمويل البنك الزراعي بعد الزيادة التي اضافتها على ضريبة العشر والبالغة ١% [٧]. وكانت تلك الضريبة تتحصل من محصولي الحنطة والشعير فاذا كان المحصول على شكل باقات فيتم الحصول على (١٠) باقات واذا كان المحصول على شكل (بيدر) والبيدر هو المكان الذي يتم فيهِ جمع المحاصيل الزراعية فيستوفى عشر المحصول كيلاً[٨].

قامت الدولة العثمانية في شهر آب عام ١٨٨٩م بتأسيس بنكً زراعياً في اسطنبول وفتحت لذلك البنك فروع في جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية وكانت الغاية الاساسية من تلك الفروع هو منح المزارعين مبالغ مالية على شكل قروض من اجل تحفيزهم وتشجيعهم وكان الهدف من وراء ذلك هو التوسع في المساحات الزراعية وكذلك تحسين مستوى الانتاج[٩].

وأجرت الدولة العثمانية ايضاً لانتعاش اقتصادها انها قامت بأنشاء مصانع للنسيج والسجاد والاقمشة والزجاج وزيت النفط الابيض والورق وتم ذلك بين عامي ١٨٩١- ١٩٠٥م[١٠].

---

[١] اكمل الدين احسان اوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تقديم خالد ارن، نقله الى العربية صالح سعداوي، مج٢، ط٢، مكتبة الشروق، (القاهرة:٢٠١١م)، ص٥٦٥.

[٢] محمد عصفور سلمان الاموي، المصدر السابق، ص٤٧.

[٣] المصدر نفسه، ص٤٨.

[٤] المصدر نفسه، ص٥٠.

[٥] ولد السلطان عبد الحميد الثاني في١٦ شعبان ١٢٥٨هـ /٢١ ايلول ١٨٤٢م ووالده السلطان عبد المجيد وامه تيرمز كان قادين افندي وتولى حكم الدولة العثمانية في ٨ شعبان ١٢٩٣هـ /٦ ايلول ١٨٧٦م لغاية ١٩٠٩م. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسان علي حلاق، دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني، الدار الجامعية، (بيروت: د.ت)، ص٢ ومابعدها؛ عائشة عثمان اوغلي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني ، نقلها الى العربية صالح سعداوي صالح ، اشرف على اعداد الطبعة العربية وقدم لها اكمل الدين احسان اوغلو، دار البشير، (عمان: ١٩٩١م)، ص١١ ومابعدها.

[٦] محمد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، دار القلم، ط٣، (دمشق: ١٩٩١م)، ص٢٧.

[٧] شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠- ١٩١٤م ، ترجمة رؤوف عباس، (بيروت: ١٩٩٠)، ص٦١٠.

[٨] طلال ماجد المجذوب ، تاريخ صيدا الاجتماعي ١٨٤٠- ١٩١٤م ، تقديم نقولا زياد ، المكتبة العصرية، (صيدا: د.ت)، ص١١٦.

[٩] محمود عصفور سلمان الاموي، المصدر السابق، ص٤٩.

[١٠] المصدر نفسه، ص٥٠.

اهتمت الدولة العثمانية بتحسين وسائل الزراعة بصورة واسعة لان دخل الدولة من ضريبة العشر كان كبيراً وكان القسم الاكبر من هذه الضريبة يأتي من الزراعة ومنتجاتها [١]. وقد حملت ضريبة العشر اسماء متعددة تبعاً لنوع المحصول وبقي العمل بها مستمراً الى سقوط الدولة العثمانية واعلان الجمهورية التركية بقانون صدر في ٢٩ تشرين اول عام ١٩٢٥م[٢] .

وطنَّت الدولة العثمانية المهاجرين من اجل زيادة الانتاج الزراعي في اماكن من بلاد الشام وحصل مهاجرون اخرون على اراضٍ غير مزروعة في الاقاليم السورية وقد تم اسكان (٢٥) الف عائلة تقريباً في ولاية سوريا ومنحتهم الحكومة العثمانية الاراضي والادوات الزراعية والبذور وجلب هؤلاء المهاجرون طرق واساليب زراعية اضافية مما جعلها تكون حافزاً قوياً لتحسين الواقع الزراعي[٣] .

ومانقدم اتضح مدى اهتمام الدولة العثمانية بالزراعة والصناعة والتجارة ومن هنا لابد من استعراض لهذه المجالات الاقتصادية في ولاية بيروت ونسبة مساهمتها في الاقتصاد العثماني.

اولا - الزراعة :بعد الاجراءات التي وضعتهاالدولة العثمانية والقوانين من اجل النهوض بالواقع الزراعي في جميع الولايات التابعة لها ومنها ولاية بيروت فقد اخضعت الاراضي الزراعية في الولاية لانواع عدة من الضرائب ومن اجل ذلك فقد أحصت المقاطعات الزراعية وعملت على توزيعها على الدوائر الإدارية التابعة لها وقد بلغ عدد تلك القطع الزراعية في بيروت عام ١٨٨٠م حوالي (٦٠١٢٤٨) مقاطعة وبلغت مساحة جميع تلك المقاطعات مايقارب (٧٦٠٣٣٣٩) دونماً علماً ان الدونم الواحد يساوي (٢٥٠٠م٢) وقد توزعت تلك المقاطعات على الوحدات الادارية لولاية بيروت وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (١) عدد المقاطعات الزراعية ومساحتها وعدد القرى لجميع الوية الولاية[٤].

الولاية	اللواء	عدد القطع	المساحة بالدونم	عدد القرى
بيروت	بيروت	٧٠٦٨٣	٧٧٥٧٣٢	٣٣٥
	طرابلس الشام	١٥٥٠٤٢	٢١١٨٤٠	٩٣٧
	اللاذقية	٢٠٩٨٤٤	١٤٠٦٥٥	٩٣٢
	عكا	٣٩٨٦٦	١٥٦٦٥٤	٢٤٧
	نابلس	١٢٥٨١٣	١٧٣٥٩٨	٢٥٣

هنالك قضية لابد من الاشارة اليها وهي ان مساحة القطع الزراعية المذكورة في الجدول السابق لم تبقَ على حالها فقد اخذت بالازدياد حتى وصلت في مطلع القرن العشرين الى الضعف نتيجة لعملية احياء الاراضي الموات[٥] المستمرة فصارت مساحة الاراضي الزراعية في ولاية بيروت (١٥,٦٠٨,٧٣٧) دونماً بعد ان كانت مساحتها (٧,٦٠٣,٣٣٩) دونماً عام ١٨٨٠م[٦].

---

(١) فلاديمير لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، (موسكو: ١٩٥٧)، ص١٥٢

(٢) اكمل الدين احسان اوغلو، المصدر السابق، مج١، ص٦٤٠.

(٣) خليل اينالجك ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ١٦٠٠- ١٩١٤م ، ترجمة قاسم عبده قاسم، مج٢، دار المدار الاسلامي، ط١، (بيروت: ٢٠٠٧م)، ص٥٣٩.

(٤) الياس جرجس جريج، ولاية بيروت ١٨٨٧- ١٩١٤م التاريخ السياسي والاقتصادي، مطبعة عكا، (بيروت: ٢٠٠٤)، ص٤٥٩.

(٥) اراضي الموات: هي الاراضي التي ليس في تصرف احد من الناس وليست متروكة ولا مخصصة لاهالي القرية وهي بعيدة عن العمران مسافة (١/٥) ميل اي بمسير نصف ساعة ويمكن تملك هذه الاراضي وزراعتها بعد اخذ موافقة الدولة على ذلك. للمزيد من التفاصيل ينظر: الدستور، مج١، جمعهُ ونشرهُ نوفل نعمة الله نوفل، تدقيق خليل افندي الخوري، (بيروت: ١٨٨٣م)، ص٣٦- ٣٧.

(٦) الياس جرجس جريج ، المصدر السابق، ص٤٦٠.

كانت الدولة العثمانية قد عملت على تنويع المحاصيل الزراعية والتشجيع على زراعتها لذا اصدرت تعليماتها في عام ١٨٧٠م بخصوص تشجيع زراعة القطن فاتخذت عدة اجراءات لتحقيق ذلك فأعفت الالات التي يتم استيرادها من اجل زراعة هذا المحصول من الرسوم الكمركية واوصت باعفاء زراع الزيتون من ضريبة العشر لمدة ثلاث سنوات بدءً من بداية الانتاج لاسيما الزيتون المزروع حديثاً، واعفت زراع التوت ايضاً من تلك الضريبة ولمدة ثلاث سنوات بدءً من وقت المحصول، واصدرت تعليمات تتعلق بالوظائف في مديرية الزراعة في بيروت وكيفية تعيين موظفيها والدور المحدد لهم[١].

منعت الجهات المسؤولة في بيروت قطع الاشجار لاسيما اشجار الزيتون والتي تقدّم اوراقها طعاماً الى دودة القز التي تصنع الحرير وأنشأت في عام ١٩١٠م داراً للحريرفي بيروت[٢]. الا ان هذا لايعني بأنه لاتوجد هناك عملية اقتلاع لعدد من الاشجار فقد تم في بعض الاوقات اقتلاع اعداد كثيرة من تلك الاشجار لتحل محلها اشجار البرتقال نظراً لما لها من مردود اقتصادي اكثر للمزارعين وكانت شجرة التوت هي اكثر من تعرضت للقطع وقدر عدد اشجار التوت في ولاية بيروت بين عامي ١٨٨٩- ١٨٩٣م بـ (٩,١٧٠,٠٠٠) شجرة تقريباً تغطي مساحة تبلغ (١٨,٠٠٠) دونماً تقريباً وتوزع هذا العدد من الاشجار على الوية ولاية بيروت وبالشكل التالي : (٥٥٠,٠٠٠) شجرة في بيروت و(٦,٨٠٠,٠٠٠) في طرابلس الشام و(١,٧٠٠,٠٠٠) شجرة في اللاذقية و(١٢٠,٠٠٠) شجرة في عكا[٣] .

المحاصيل الزراعية في ولاية بيروت :

كانت الاراضي الزراعية وقابليتها على الزراعة في ولاية بيروت تختلف من مكان لاخر تبعاً لاختلاف طبيعة الارض فكانت الاراضي المرتفعة الجبلية موطناً خصباً لزراعة الكروم في حين كانت الخضار دائماً تزرع قرب المدن والقرى وعدت زراعة الحبوب هي الزراعة السائدة في اغلب مناطق الولاية لاسيما السهلية منها كما هو في الوية عكا وطرابلس الشام واللاذقية ففي تلك المناطق كانت عملية الري اسهل من غيرها فضلاً عن خصوبة اراضيها وكانت جميع الاراضي في المناطق المذكورة تزرع الحنطة والشعير والذرة والسمسم والفول والعدس والخروع والحمص والفاصوليا والتبغ وغيرها، وكان يزرع على جوانب تلك الاراضي اشجار زيت الزيتون[٤]. ويمكن توضيح انواع المحاصيل الزراعية في ولاية بيروت من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (٢) انواع المحاصيل الزراعية والكميات المنتجة منها وقيمتها المالية لجميع الوية ولاية بيروت لعام ١٨٩٦م [٥] .

نوع المحصول	الكمية / طن	القيمة / قرش	نوع المحصول	الكمية / طن	القيمة / لقرش
القمح	٢٤٧٤٢٥	١٦٧٢٢٩٠٧٥	بصل	٨٢٦٧	١٢١٤٦٤٠
الشعير	١٢٠٣١٠	٥١١٥٣٣٧٥	برتقال	١٨٠٩٢	٦٧٣٨٣٥٥

(١) المصدرنفسه، ص٤٨٢- ٤٨٣.

(٢) طلال ماجد المجذوب ، المصدر السابق ، ص١٠٣.

(٣) وجيه كوثراني ، بلاد لشام السكان الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين قراءة في الوثائق الرسمية العثمانية، (د.م: د.ت)، ص١٠٦- ١٠٧.

(٤) الياس جرجس جريج، المصدر السابق، ص٤٩٠.

(5) Vital Cuinet ,Syrie, Liban et Palestine, Geographie Administrative, Statistique, Descriptive et Raisonnee, (Paris: 1896) , p 25.

الذرة	١٣٨٩٢٣	١٩٤٦١٧٠٠	قمر الدين	٣٧٧٢٠٠	٣٧٣٧٥٠
الدخن	١٦٧٣٢	٨٣٩٦٤٥٠	حمص	٢٨٨٧	١٨٨٥٦٧٥
الفاكهة	٨١٣٦	٥٢٦٧٣٩٠	بطاطا	٢٣٢٢	٨٤٨٥٣٠
حنظل	١٩٥٠٠	٣٧٥٠٠٠	زبيب	١٦٩٩	٨٨٠١٣٠
ماء زهرالبرتقال	١٢٥٠٠	٣٧٥٠٠	عرق السوس	٥٢٠٢	٥٢٨٦٦٧٠
الفول	١٣٤٣	٨١٥٥٠٠	بذورالخروع	٢٥٦٥٨٩	٧٥٥٨٥
تين مجفف	٥١٤٨	٢٦٤٣٤٢٥	سمسم	٣٤١٧	٥٤٧٦٣٦٠
فاصوليا	٤٨٠٢٢٢	٢٨٨١٣٣	تبغ	٧٦٦٨٠١	٢٦٤٥٤٥٠
زيت الزيتون	٨٣٩٢	٤٦١٥٦٥٩٥	ليمون	٨١٠٣	٥٢٦٧٣٩٠
خضراوات	٨٧٤٤٣٨	٧٩٥٠٠٠	نارنج	٧٠	١٠٦٠٥٠
العدس	٦٧٨٠٢٨	٥٦٢٥٦٥	لب المشمش	٧٩١٠٢٣	٣٥٣٢٩٣٠
المجموع	٢,٦١١,٠٩٧	٣٠٣,١٨١,٧٠٨	المجموع	٢,٢٤١,٦٧٢	٣٤,٣٣١,٥١٥

وضعت الارقام الاحصائية في الجدول اعلاه سواء أكانت كميات الانتاج على اختلاف انواعها أم قيمتها المالية من قبل تجار وقناصل القوى الدولية المستفيدة من هذه المحاصيل وكانت هذه الارقام هي تقدير لكميات وقيمة المنتجات التي دخلت في سوق التجارة الدولية عن طريق موانيء الولاية بشكل عام وميناء بيروت بشكل خاص وهذا التقدير لايعبر عن كل المنتجات الزراعية في الولاية ولكن في الوقت نفسه لايوجد ادل وادق من هذه الارقام التي وردت عن موانيء ولاية بيروت[١].

تبين من تلك الارقام ان الحبوب من قمح وشعير وذرة ودخن كانت في مقدمة المحاصيل الزراعية من حيث كمياتها المنتجة والبالغة (٥٢٣,٣٩٠) طناً تقريباً او من قيمتها الاجمالية البالغة (٢٤٦,٢٤٠,٦٠٠) قرشاً تقريباً[٢].

بلغت قيمة مايصدَّر سنوياً من ولاية بيروت ومن مختلف المحاصيل الزراعية من (٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) الى (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) قرشاً تقريباً[٣].

كل نوع من هذه المحاصيل كانت تجبى ضريبة فهناك ضريبة على الكروم تسمى (رسم باغ) اي ضريبة الكروم وضريبة اخرى تجبى عن محصول العسل الاسود المصنوع من العنب ورسوم تؤخذ عن الفاكهه عندما تصار ناضجة عرفت بأسم (رسم باغجة) او رسم الفاكهه بينما الرسم الذي يؤخذ عن حقول البطيخ والشمام والذي يعرف بأسم رسم (رسم بوستان) لايؤخذ الا اذا كانت الغاية من هذه المحاصيل هو تحقيق الربح والتجارة، اما اذا كانت لسد الحاجة فقط فأنها لاتخضع للضريبة، وهناك ضريبة تؤدى عن محصول القطن تعرف بأسم (رسم بنيه)، ورسم اخر يؤدى عن الكلأ والعشب يعرف بأسم (رسم جاير)[٤].

---

(١) الياس جرجس جريج ، المصدر السابق ، ص٤٩١.

(٢) القرش: هو وحدة النقد في سوريا ولبنان وكان منذ ايامه الاولى يسك من معدنين الذهب والفضة فالذهبي كان يسمى قرشاً صاغاً او اصلي اما الفضي فيسمى بالقرش المعيب ويسمى في لغة اهل البلاد بالبرغوث وهي تسمية محرفة عن لعثمانية لكلمة برغوش اي بمعنى قرش واحد. للمزيد ينظر: فؤاد مرسي ، محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية سوريا ولبنان ، جامعة الدول العربية ، (معهد الدراسات العربية العالمية: ١٩٥٨)، ص٣.

(٣) تجار زادة ابراهيم حلمي ، ممالك عثمانية جيب اطلاسي ، دولت علية عثمانية نك احوال جغرافية وايستاتستيقية ، (مطبعة اولمنشدر: ١٣٢٣هــ)، ص٢٤٤.

(٤) اكمل الدين احسان اوغلو، المصدر السابق، مج١، ص٦٤٠- ٦٤١.

كانت ضريبة اخرى تسمى بـــ (الميري الخضراء) المفروضة على الزيتون والتوت وفرضوها نتيجةً لحاجتهم الى المال[١].

اما بالنسبة لنوع الضريبة التي كانت خاضعة لها تلك المحاصيل فهي ضريبة العشر الا ان نسبة هـــذه الضريبة كانت تختلف من مكان لاخر وايضاً بأختلاف المحاصيل الزراعية حيث تختلف من عشرٍ واحدٍ الى خمسة اعشار[٢].

كانت ضريبة العشر من اثقل الضرائب على المزارعين مما جعل الدولة العثمانية وفي اكثر من مرة أن تفكر بتغيير اسم تلك الضريبة من اجل زيادة واردات الدولة[٣].

عملت الدولة العثمانية على زيادة ضريبة العشر الى ١٢% عام ١٨٧٨م[٤]. الا ان هذه الزيادة لم تكفيها فأستمرت بالزيادة حتى وصلت الى ١٢,٧٥% واحياناً الى ٢٠% في بعض المناطق عام ١٨٩٧م[٥].

اتبعت الدولة العثملنية عدة اساليب من اجل تحصيل الضرائب والاعشار لمواجهة النفقات الماليـــة فـــي العاصمة وفي الولايات[٦] وكان من نتيجة تلك الاساليب في فرض الضرائب على الاراضي الزراعيـــة هـــو تعطيل الزراعة وبوار الارض[٧].

ثانياً – الصناعة:

انتشرت في الكثير من مناطق وولايات الدولة العثمانية الصناعات الغذائية التي اعتمدت في مواردهـــا الاولية على المصادر الحيوانية والنباتية وابرز تلك الصناعات هي صناعة االحرير والصابون[٨]. فقد بلغ عدد عدد المعامل لصناعة الحرير في ولاية بيروت عام ١٩٠٢م (٤٤٢٠) معملاً تقريباً[٩].

اما صناعة الصابون فقد احتلت مكانة مهمة في ولاية بيروت وكانت مصانع الصابون تتـــألف مـــن طبقتين الاولى مخصصة لطبخ الصابون والثانية لمعالجة الصابون المطبوخ[١٠].

وفيما يخص الصناعات الكبيرة فانها كانت قليلة جداً وكان في مقدمتها مصنع النجارة في بيروت الذي كانت تصنّع فيه مواد مختلفة سواء أكانت من الكراسي أم من الموائد أم من الابواب أم من الشبابيك أم مـــن غيرها، وكانت منتجات ذلك المعمل تباع في ولاية بيروت وسوريا ومتصرفية جبل لبنان[١١]. ووجد في ولاية

---

(١) عبد الله سعيد، النظام الضريبي في لبنان واثره على الزراعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٤٣– ٤٤ ايلـــول– كـــانون اول ، ١٩٩٢م ، ص٢٢٣.

(٢) هاملتون جب وهارولد برين ، المجتمع الاسلامي والغرب واثر الحضارة الغربية في الفكر الاسلامي في الشرق الادنى ، ترجمة عبد المجيد حبيـــب القيســـي، ج١، (د.م: د.ت) ، ص٢٧٨.

(٣) عبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢– ١٩٢٠م القسم الاول، دار الفارابي، (بيروت: د.ت)، ص١١٠.

(٤) قاسم الصمد، تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت: د.ت)، ص١٢٥.

(٥) محمد كرد علي، خطط الشام، ج٥، مكتبة النوري، (دمشق: د.ت)، ص٧٨.

(٦) عبد العزيز عوض، نظام ملكية الارض في بلاد الشام واثاره الاقتصادية والاجتماعية (١٨٣٩– ١٩١٤م) ، مجلة دراسات تاريخية، الســـنة الحاديـــة عشـــرة ، العددان ٣٥– ٣٦، (دمشق:١٩٩٠)، ص٥٧.

(٧) عبد الله الحاج حسن، تاريخ لبنان المقاوم في مائة عام ١٩٠٠– ٢٠٠٠م ، دار الولاء، (بيروت: ٢٠٠٨م)، ص٧.

(٨) نجم الدين بيرقدار، العثمانيون حضارة وقانون، الدار العربية للموسوعات، (بيروت: ٢٠١٤)، ص١٦٦.

(٩) عبد العزيز الحسني، تاريخ سوريا الاقتصادي ، مطبعة بدائع الفنون، (دمشق: ١٩٢٣)، ص٢٥٦.

(١٠) بشارة دوماني، اعادة اكتشاف فلسطين اهالي جبل نابلس ١٧٠٠– ١٩٠٠، ترجمة حسني زينة، مؤسســـة الدراســـات الفلســـطينية، (بـــيروت: ١٩٩٨م)، ص٢٢٩.

(١١) تشكلت متصرفية جبل لبنان بعد الاتفاق الذي حصل بين الدولة العثمانية والدول الاوربية الكبرى الخمس وهي: بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية والنمســـا وبروسيا وتم اخضاعها بموجب الاتفاق الى نظام اداري خاص عرف باسم النظام الاساسي في ٩ حزيران عام ١٨٦١م ، وجاء تشكيل تلك المتصرفية نتيجةً للاحداث الدموية التي وقعت في جبل لبنان عام ١٨٦٠م. للمزيد من التفاصيل ينظر: كمال سليمان الصليبي، تاريخ لبنان الحديث ، دار النـــهار، (بـــيروت:

بيروت مصنعاً للادوية ومعمل لحبك الخرج والدانتل، اما الصناعات الصغيرة اليدوية كالصباغة والنحاس والحدادة والنجارة والخياطة فهي صناعات ذات انتشار واسع في بيروت[١]. وكان من بين اهم الصناعات في ولاية بيروت هي: صناعة الطحين والخبز والملح والزيت والصابون وصناعة الخيوط والاقمشة الحريرية وصناعة الزبيب والمشروبات الروحية وصناعة التين المجفف وصناعة قمر الدين وغيرها. وفيما يأتي جدول بأهم الصناعات في ولاية بيروت.

جدول رقم (٣) اهم الصناعات في ولاية بيروت واماكن تصنيعها [٢].

المادة المصنعة	مكان صناعتها	الكمية / طن	القيمة / قرش	الملاحظات
الطحين و الخبز	في جميع مناطق الولاية	لاتوجد ارقام محددة بكميات الانتاج سوى ان مدينة طرابلس الشام انتجت كميات منه بلغت في تسعينات القرن التاسع بحدود ١٩١٧ طن	لاتوجد مبالغ حقيقية للكميات المنتجة سوى مبلغ ماانتجته طرابلس الشام والبالغ (١٩١٦٧٠) قرشاً	يذكر ان عدد المطاحن في بيروت عام ١٨٨٠م كان ٤٢٥ مطحنة الا ان هذا العدد انخفض الى ٢٦٥ مطحنة عام ١٨٩٦م والى ٢٨٣ مطحنة عام ١٩٠١م والسبب في ذلك يعود الى غلق البعض منها بسبب امتناعها عن دفع الرسوم المفروضة عليها
الملح	طرابلس الشام صيدا	٣٠٠٠ ١٠٠٠	١,٤١١,٧٠٠ ٤٧٠,٥٦٦	توقف عمل الممالح عام ١٨٨٨م نظرا لاحتكارها من قبل ادارة الديون الديون فقد قامت باحتكار انتاج الملح وبيعة
الزيت	نابلس طرابلس الشام بيروت عكا اللاذقية	٤٨٦٤ ٦٤١ ١٢٨٢ ١٢٨٢ ٣٢٧	٢٦,٧٥٢,٠٠٠ ٣,٥٢٨,١٠٥ ٧,٠٥٦,٢٢٥ ٧,٠٥٦,٢٢٥ ١,٧٦٤,٠٤٥	نظرا لكثرة معاصر الزيت ووجودها في كل مكان وفي كل بيت وهذا بدوره ادى الى وفرة انتاجة
التين المجفف	طرابلس الشام اللاذقية عكا بيروت	١٣٠٠ ١٢٨٢ ١٢٨٢ ١٢٨٢	٦٥٠,٠٠٠ ٧٠٠,٠٠٠ ٦٥١,٩٥٠ ٦٤١,٤٧٥	كان يوجد في ولاية بيروت(٨) انواع من التين وافضل هذه الانواع هو ماموجود في لواء اللاذقية وكان سعره هو الاعلى ويأتي بعده لواء عكا ثم لواء بيروت وتتم صناعة التين المجفف بطريقتين هما التهبيل والتعقيد بالسكروتعد الطريقة الاولى هي الاكثر انتشارلسهولتها وقلة تكلفتها
قمر الدين	اللاذقية عكا بيروت نابلس طرابلس الشام	١٣١,٢٠٠ ٩٨,٤٠٠ ٦٥ ٤٩,٢٠٠ ٣٢,٨٠٠	١٣٠,٠٠٠ ٩٧,٥٠٠ ٦٥,٠٠٠ ٤٨,٧٥٠ ٤٨,٧٥٠	كانت هذه المادة مرغوبة ومطلوبة ولهذا ازدادت كميةٍ انتاجها حتى وصلت الى (١٠٦٨) طناً عامٍ ١٩٠٥م بعد ان كانت (٣٧٦,٦٠٠) طناً عام ١٨٩٦م و(٦٣٠) طناً عام ١٩٠٣م.
المشمش المجفف	في جميع مناطق الولاية	٢٧٧	٢٧٧,٠٠٠	تم انتاج هذه الكمية عام ١٩٠٦م بينما كانت الكمية المنتجة لعام ١٩٠٣م حوالي (١٨٢) طنا.

١٩٦٧م) ، ص١٤٨ ؛ لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان ، الجامعة اللبنانية ، (بيروت: ١٩٦٧م) ، ص٢٦ ؛ عبد العزيز سليمان نوار، وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٦- ١٩٢٠م ، جامعة بيروت ، (بيروت: ١٩٧٤م)، ص٤٨٦.

[١] مجلة المقتطف، المجلد الخامس والثلاثون، ج٦،(القاهرة: ١٩٠٩م) ، ص١١٥٧- ١١٥٨.

[٢] الياس جرجس جريج ، المصدر السابق ، ص٥٦٧- ٥٧٤.

الصابون	طرابلس الشام	١٦,٦٤٠	٤,٩٩٤,١٨٥	كانت طرابلس الشام هي من تزود معامل الصابون بزيت الزيتون وبلغ عدد المصابن عام ١٨١٢م حوالي (٥) مصابن الا ان هذا العدد ارتفع عام ١٨٩٠م ليصل الى(١١) مصبنة وكانت مدة عمل تلك المصابن هو (٦) اشهر فقط في السنة، كما ان المصبنة لاتحتاج الى عدد كبير من العمال
صناعة الخيوط	طرابس الشام اللاذقية	٤٥٠ ١٠٠	١,١٢٥,٠٠٠ ٢٣٠,٠٠٠	ارتبطت بهذه الصناعة جملة نشاطات من زراعة اشجار التوت وجلب بذور القز وتربية الدود وحل خيوط الفيالج ولفها وكانت مدينة طرابلس الشام اولى المدن التي نشطت بها عملية حل خيوط الفيالج.
اقمشة الحرير	بيروت طرابلس الشام اللاذقية صيدا عكا وحيفا	بلغ الانتاج السنوي لجميع مناطق الولاية حوالي ٣٧,٥٠٠	٣,٥٣٧,٧٠٠	يبلغ طول القطعة الواحدة ٢,٣٧ مترا وعرضها نصف متر ويذكر ان معامل الحرير منتشرة في مختلف المدن والقرى البيروتية.
الزبيب	بيروت طرابلس الشام اللاذقية نابلس	١٢٨٢ ٢٣٧,٩٩٠ ١١٨,٩٩٥ ٥٩,٤٩٧	١,٩٥٠,٦٥٠ ١٣٠,٣٩٠ ٦٥,١٩٥ ٣٢,٥٩٥	تتاثر صناعة الزبيب بجودة موسم العنب وكميات انتاجه وبتحول كميات منه الى صناعة الخمور ونظرا لاهمية هذه الصناعة صار في كل بيت او مبنى في ولاية بيروت معصرة للعنب
المشروبات الروحية	طرابلس الشام بيروت	٤٩٥٥ ١٢٨٢	١٧,٠٩٥ ٤٤٢٥	تتكون المشروبات الروحية في ولاية بيروت من ثلاثة انواع هي : العرق والنبيذ الاحمر العادي والنبيذ الذهبي وكان انتاج ولاية بيروت من المشروبات الروحية يمتاز بالتذبذب نتيجة للطوق الديني والرسمي فضلاً عن منافسة الخمور الاجنبية وخاصة الفرنسية منها

فضلاً عما ذكر من الصناعات فهناك صناعات اخرى اخذت بالانتشار في ولاية بيروت مثل صناعة الاعمدة الخشبية لسقف البيوت، وصناعة العربات وصناديق الفاكهة فضلاً عن صناعة الادوات الزراعية المختلفة ومنها المذراة ، وكذلك انتشرت صناعة الاثاث والتحف الخشبية التي تمثلت بالمقاعد الخشبية وتطعيمه بالعاج، واخذت هذه الصناعات بالتطور لاسيما في لواء طرابلس الشام إذ بلغ وزن مايصدَّر من هذهِ المصنوعات عام ١٩٠٠م حوالي ٣٠ طناً وازداد الى ٥٤ طناً عام ١٩٠١م ، والى جانب هذه الصناعات كانت هناك صناعات متفرقة وجدت في بيروت مثل مصانع الكرتون والكبريت والزجاج والسروج وفي طرابلس كانت توجد معامل للثلج واخر للكاز.

كان معمل الثلج ينتج يوميا حوالي ٤ اطنان، وفي صيدا كانت تصنع السفن الشراعية الكبيرة التي تتراوح حمولتها من ١٢- ١٤٠ طناً واشتهرت ايضاً صيدا بصنعة الحدادة والحفر على الخشب وكذلك الحلويات، واشتهرت بعض القرى في ولاية بيروت بصناعة الادوات الزراعية من مناجل ومعاول ومجارف وفؤوس لتلبي حاجة العمل الزراعي[1].

من سمات الصناعة في ولاية بيروت انها كانت مصابة بالضعف والاكتفاء بالتفرج على الصناعات الاجنبية من دون ان تعمل على منافسة الصناعات الغربية[2].

(١) الياس جرجس جريج ، المصدر السابق ، ص٥٦٧- ٥٧٤.

(٢) ليلى الصباغ ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، منشورات جامعة دمشق ، مطبعة دار الكتاب، ط٣، (بيروت: د.ت) ، ص١٧٩.

خضعت جميع تلك الصناعات الى الضرائب مثل دخل احتكار الملح والضريبة المفروضة على المشروبات الكحولية وكذلك مصانع الحرير[١].

ثالثاً – التجارة :كانت الدولة العثمانية تعمل ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر على تنظيم الامور التجارية فأصدرت اول قانون للتجارة في عام ١٨٦٠م ثم اصدرت قانون التجارة البحرية في عام ١٨٦٣م، وقانون قلم دعاوى التجارة في عام ١٨٦٨م وكذلك قانون اصول المحاكم التجارية في عام ١٨٧١م وكان الهدف الاساس من هذه القوانين هو حل الخلافات والنزاعات في القضايا التجارية الخلافية بين التجار[٢].

وضعت الدولة العثمانية عدة مواد قانونية في القانون التجاري كان من بينها المادة الثانية من الفصل الاول والتي نصت على :((ان الشخص الذي اكمل سن الحادي والعشرين من عمره صار له الحق في ممارسة اصول التجارة اما الذين اكملو الثامن عشر من العمر لايسمح لهم بذلك الا ان يتم تقييده بكفالة من وليه او وصيه مع اخذ رخصة او موافقة من المحكمة التجارية))، وجاء في المادة الثالثة من الفصل الثاني :((يلزم على كل تاجر ان يقوم بمسك دفتر لكي يدون به معاملاته يوم بيوم ومادة بمادة سواء المباعة او المشتراة وايضا يدون فيه كل مصاريفه البيتية شهراً فشهراً)) [٣].

من اجل انعاش الجانب التجاري فقد اهتمت الدولة العثمانية ومنذ واخر القرن التاسع عشر بانشاء شبكة المواصلات لتسهيل عملية تنقل الناس وإتصالهم فيما بينهم فضلاً عن اتصالهم بالمناطق الاخرى، ولاجل ذلك أُنشِئت دائرة خاصة سميت بـ (دائرة الاشغال) في مركز كل لواء من الوية ولاية بيروت كانت مهمتها الاشراف على طرق المواصلات بكل انواعها[٤].

وفيما يخص وسائل التجارة وعرض البضاعة فقد امتازت بالتنوع فكان هنالك البائع الجوال والمبسط وصاحب الدكان الذي كان مركزه الخان وكان لكل خان اسم معين بحسب نوع البضاعة الموجودة فيه واستخدمت تلك الخانات لتخزين البضائع ، وظلت الخانات تستخدم للاغراض التجارية طيلة القرن التاسع عشر الميلادي الا ان التجار تركوا في بداية القرن العشرين خاناتهم بشكل تدريجي وعملوا حوانيت لهم في الاماكن الجديدة التي اتخذوها مقراً لهم[٥].

اما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية التي كانت تتم بين سكان الالوية والمدن والقرى من فلاحين وبدو فانها كانت تجري بطريقة المقايضة بحيث يتبادل كل طرف مايزيد عن حاجته مع الطرف الاخر للحصول على مايحتاج اليه وصارت المقايضة هي الوسيلة التي تتم بها الصفقات التجارية الداخلية دون الحاجة للقيم النقدية، والمقايضة كانت هي الاسبق في التعامل التجاري من النقد[٦].

---

[١] الغالي غربي ، دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي ١٢٨٨– ١٩١٦م ، دار المطبوعات الجامعية ، (الجزائر: ٢٠٠٧م) ، ص٢٧٧.

[٢] طلال ماجد المجذوب ، المصدر السابق ، ص١٦٧.

[٣] نقولا افندي نقاش، قانون التجارة العثماني ، المطبعة العمومية ، (بيروت: ١٨٨٠) ، ص٣.

[٤] زهير غنايم عبد اللطيف غنايم، لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية (١٨٦٤– ١٩١٨م)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت: ١٩٩٩م)، ص٢٢٧–٢٢٨.

[٥] طلال ماجد المجذوب، المصدر السابق، ص١٦٨.

[٦] رياض غنام، مقاطعات جبل لبنان في القرن التاسع عشر، (بيروت: ٢٠٠٠م)، ص٧٧.

كان تجار سوريا هم اكثر من اعتمد عليهِ اهالي بيروت فقام هؤلاء بجلب الواردا ت الى بيروت وارسال صاراتها الى جهات مختلفة اوربية وعربية وكانت بيوتهم التجارية منتشرة في بعض مدن اوربا ومناطق من الدولة العثمانية وتعزز مركز بيروت التجاري بانشاء مينائها ووصول سكة الحديد اليها[١]،

لقد ازدادت اهمية مدينة بيروت مركز الولاية بسبب اتخاذها من قبل الفرنسيين كمركز للتجارة الدولية على الساحل الشرقي للبحر المتوسط فقد تمركز التجار في هذه المدينة وعملوا على حصر الاستيراد والتصدير في ميناء بيروت ليكون الميناء الاول على ذلك الساحل وجعلهُ المركز او المخزن العام لعدد كبير من السلع الاستراتيجية لمادة السكر والارز والاقمشة الهندية الضرورية، ومن الموانيء الاخرى في ولاية بيروت والتي كانت تجري منها واليها حركة التصدير والاستيراد هي: صور وصيدا في لواء بيروت وعكا وحيفا في لواء عكا وميناء طرابلس في لواء طرابلس الشام ويعد الميناء الرئيس في اللواء، اما في لواء اللاذقية فكان يوجد فيه ثلاثة موانيء هي: ميناء اللاذقية ويصَّدر منه ثلثي منتجات اللواء، وميناء جبلة في قضاء جبلة وميناء بانياس في قضاء المرقب[٢].

كان للسعة الكبيرة التي يمتاز بها ميناء طرابلس الشام فهو من يؤمن التجارة بين الدولة العثمانية والدول الاخرى وهذا مما وفر للخزينة عائدات كبيرة من الرسوم والضرائب[٣]. وفيما يأتي جدول لاهم صادرات ولاية بيروت.

جدول رقم (٤) كمية الصادرات السنوية لولاية بيروت وقيمتها المالية والجهات المستوردة[٤]

الميناء	المادة المصدرة	الكمية / طن	القيمة / قرش	الجهة المستوردة
	قمح	٢٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠	فرنسا- اليونان- بريطانيا-اسطنبول
	شعير	١٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	فرنسا- اليونان- بريطانيا-اسطنبول
	ذرة	٥٠٠	٢٥٠,٠٠٠	الجزائر- اسطنبول
	دخن	٤٥٠	٢٥٠,٠٠٠	بعض الولايات العثمانية
	خمور	٥٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	فرنسا- النمسا- هنكاريا
	خرق بالية	٢٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	فرنسا- النمسا- هنكاريا
	ليمون	٢٠٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	اليونان- انحاء متفرقة
بيروت	قطن	٥٤٠	٥,٤٠٠,٠٠٠	فرنسا- بريطانيا
	نحاس	٥٠	٢,٨٥٠٠٠	فرنسا
	حديد عتيق	١٠٠	٥٠٠٠٠٠	فرنسا
	فول يابس	١٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	فرنسا- بريطانيا- انحاء متفرقة
	تين يابس	٥٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	فرنسا- بريطانيا- انحاء متفرقة
	فاكهه طازجة	٥٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	اليونان- قبرص- انحاء متفرقة
	زيت الزيتون	٣٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	امريكا- فرنسا- بريطانيا
	خضار طازجة	٨٧٤	٢٠,٠٠٠	مالطة
	نوى المشمش	٥٠٠	١٠٠,٠٠٠	فرنسا
	بصل	٦٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	فرنسا- روسيا القيصرية
	زبيب	١٠٠٠	٢,٦٠٠,٠٠٠	روسيا القيصرية
	عرق السوس	١٠,٠٠٠	١٢,٥٠٠,٠٠٠	امريكا- فرنسا
	صابون	١٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	اليونان- مصر - انحاء متفرقة
	سمسم	٢٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠	فرنسا- روسيا القيصرية- اليونان
	حرير محلول	٧٠٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	بريطانيا- فرنسا- انحاء متفرقة
	المجموع	٥٦٠١٤	١٣٥,٤٥٥,٠٠٠	

(١) مجلة المقتطف، المصدر السابق، ص١١٥٧.

(٢) الياس جرجس جريج، المصدر السابق، ص٥٨١- ٥٨٢

(٣) عيدا زين الدين، المصدر السابق ، ص٨٠

(٤) الجدول من عمل الباحث نظم بالاعتماد على الياس جرجس جريج، المصدر السابق، ص٥٩٣- ٦٠٩.
Vital Cuinet , Op ,Cit , PP 130 ,157.

الميناء	المادة المصدرة	الكمية / طن	القيمة / قرش	الجهة المستوردة
طرابلس الشام	قمح	٦٢,٥٠٠	٣١,٠٠٠,٠٠٠	بريطانيا- فرنسا- اليونان
	شعير	١٥,٠٠٠	٦٧٥,٠٠٠	بريطانيا- فرنسا- النمسا
	ذرة	١٢,٥٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	انحاء متفرقة
	دخن	١٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	فرنسا اليونان- انحاء متفرقة
	توابل	٩٢,٩١٠	١٧٦,٥٢٥	فرنسا
	فاكهه مركبة	٢٨٧٦	١,٩٣٤,٩٦٠	اليونان- اسطنبول- انحاء متفرقة
	حنظل	٦٥٠٠	١٢٥,٠٠٠	فرنسا- بريطانيا- ايطاليا
	كمون	٤٤,١٥٢	٧٠,٦٤٠	فرنسا- بريطانيا- النمسا
	ليمون	٢	٦٠٠٠	انحاء متفرقة
	فول	٩٤٣٤٨٨	٥٧٥٥٠٠	بريطانيا- فرنسا
	طحين	١٩١٧	١٩١,٦٧٠	فرنسا- انحاء متفرقة
	تين يابس	١٣٠٠	٦٥٠,٠٠٠	فرنسا- النمسا- انحاء متفرقة
	فاكهه طازجة	٤٥٢	٥٦٥,٠٠٠	اليونان- قبرص-انحاء متفرقة
	فاصوليا	٤٨,٢٢٢	٦٢,٦٨٥	فرنسا- النمسا- ايطاليا
	زيت الزيتون	٢٤٧,٩١٢	١٣,٣٥٠,٠٠٠	فرنسا- بريطانيا- امريكا
	عدس	٣٩٣,٠٢٨	٣٢٠,٣١٥	فرنسا - بريطانيا
	حلويات	٤٣٥٢	١٠,٨٣٥	اليونان- انحاء متفرقة
	نوى المشمش	٤٩,٥٥٠	١٣١,٣٠٥	فرنسا
	بصل	٥٢٨٥	٧٦٩,٤١٠	روسيا القيصرية - قبرص
	برتقال	٤٣٠٨	١,٦٥٠,٢٢٠	روسيا القيصرية - قبرص
	قمر الدين	٣٢,٨٠٠	٣٢,٥٠٠	انحاء متفرقة
	حمص	٤٠١٠	٢,٦٦٧,٢٦٠	انحاء متفرقة
	عنب	٢٥٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	انحاء متفرقة
	زبيب	٢٣٧,٩٩٠	١٣٠,٣٩٠	روسيا القيصرية - فرنسا
	عرق السوس	٨٣٧,٠٦٦	٩٢٠,٧٧٥	امريكا - فرنسا
	بذور الخروع	٢١,١٢٠	٢٤,٨١٠	فرنسا- بريطانيا
	صابون	١٦٦٤	٤,٩٩٣,٦٨٥	مصر- اليونان- انحاء متفرقة
	خيوط الحرير	١٠٠,٦٠٦	١٧,٢٧٣,٩٠٠	فرنسا
	سمسم	١٠٦,٢٩٢	١٥٩,٤٥٠	روسيا القيصرية - فرنسا
	تبغ	١٧,٩٨٤	٦٢,٠٤٠	فرنسا - بريطانيا
	مشروبات كحولية	٤٩٥٥	١٧,٠٩٥	فرنسا - اليونان
	المجموع	٣,٣١٣,٢٤١	٨٤,٧٩٦,٩٧٠	
الميناء	المادة المصدرة	الكمية / طن	القيمة / قرش	الجهة المستوردة

اللاذقية	حبوب متنوعة	١٢,٢٠٠	٧,٩٣٠,٠٠٠	بريطانيا- فرنسا- النمسا
	فيالج	٨	٤٠,٠٠٠	فرنسا
	خيوط القطن	١٥٠٩	١,٥٠٠,٠٠٠	فرنسا- اليونان- مصر
	تين يابس	٢٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	فرنسا- النمسا- انحاء متفرقة
	زيت الزيتون	٢٢٠	١,٧٦٤,٠٤٥	فرنسا- النمسا- انحاء متفرقة
	زبيب	١٥٠٠	٨٢٥,٠٠٠	روسيا القيصرية- فرنسا
	صابون	٥٠٠	١,٣٢٥,٠٠٠	مصر- اليونان- انحاء متفرقة
	تبغ	٦٠٠	٢,٤٠٠,٠٠٠	بريطانيا- مصر
	مواد مختلفة	٢٧٤٤	١٥,٠٠٠,٠٠٠	انحاء متفرقة
	مشروبات	١٠	٤٠,٠٠٠	فرنسا- بريطانيا- اليونان
	كحولية	١٢٨٢	١,٢٨٢,٩٥٠	امريكا- فرنسا- انحاء متفرقة
	عرق السوس	١٣	٢٥٠,٠٠٠	ايطاليا- فرنسا- بريطانيا
	حنظل	١٤٣٦	٥٥٠,٠٧٠	اليونان- قبرص- انحاء متفرقة
	ليمون	٦٦١	٤٢٩,٩٩٠	اليونان – قبرص
	فاكهه مركبة	١٥	١٩,٢٨٠	اليونان – قبرص
	برتقال	١٥٠٠	١,٨٧٥,٠٠٠	اليونان – قبرص
	خضار طازجة	٣٠	٥٥,٠٠٠	فرنسا-بريطانيا – انحاء متفرقة
	توابل			
	المجموع	٥٦٠١٤	١٣٥,٤٥٥,٠٠٠	
عكا	قمح	٧٥,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	فرنسا- بريطانيا- مصر- الجزائر-
	شعير	٢٥٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	ايطاليا
	ذرة بيضاء	١٥٠٠٠	٣١٣,٧١٠	فرنسا- بريطانيا- مصر- الجزائر-
	ذرة صفراء	٣٠٠٠	٦٢,٧٤٢	ايطاليا
	فول	٢٠٠	٢٣٢,٢٦٥	فرنسا- بريطانيا- مصر- الجزائر-
	حمص	٢٠٠	١٨٦,٥٢٠	ايطاليا فرنسا- بريطانيا- مصر-
	عدس	٨٠٠	٧٤٦,٠٨٠	الجزائر- ايطاليا فرنسا- بريطانيا-
	زيت	١٠٠٠	١٥٣,٢٢٠	مصر- الجزائر- ايطاليا فرنسا-
				بريطانيا- مصر- الجزائر- ايطاليا
				فرنسا- بريطانيا- مصر- الجزائر-
				ايطاليا فرنسا- بريطانيا- مصر-
				الجزائر- ايطاليا
	المجموع	٩٧,٧٠٠	٥١,٩٤٤,٥٣٧	

فضلاً عن تلك الموانيء كان ايضاً ميناء صيدا[١] يتمتع بحركة تجارية لابأس بها إلا إنها اقل اهمية إذا ماتمت مقارنتها بالحركة التجارية في ميناء بيروت وطرابلس الشام واللاذقية وكان لهذا الميناء دور تجاري مهم في مطلع القرن العشرين فكان يستقبل اكثر من ٣٥ سفينة تجارية و ٨٥٦ مركباً شراعياً تقريباً محملاً بشتى الحمولات بلغت حمولتها الاجمالية مايقارب (٤٣,٩٨٧) برميلاً وكانت سعة البرميل الواحد تساوي ١٠٠ كغم، وكانت صادرات صيدا تتمحور حول مايقوم به من الانتاج الزراعي ومن مختلف الحبوب فبلغت الكمية المصدرة من القمح مايقارب (٦١٦٠) طناً ومن الشعير (٣١٣٠) طناً ومن الترمس (٥٠٤) طناً فضلاً عن ذلك كانت تصدر الحمضيات من البساتين الموجودة في صيدا وبالخصوص الى روسيا القيصرية وعدة ولايات عثمانية وايضاً كانت تصدر شرانق الحرير الى فرنسا، والزيت والفاكهة الى مصر وولايات عثمانية مختلفة[٢].

---

[١] تقع صيدا وسط سهل ساحلي خصب التربة غزير المياه يتراوح عرضهُ مابين (٢- ٣) كم ويمتد مابين البحر المتوسط وسفوح جبل لبنان الغربية وهو غني بالفاكهة خصوصاً البرتقال، للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد العزيز سالم ، دراسة في تاريخ مدينة صيدا في العصر الاسلامي ، (بيروت: ١٩٧٣م) ، ص١٠.

[٢] عادل اسماعيل، لبنان في تاريخه وتراثة، مركز الحريري الثقافي ، (بيروت: ١٩٩٣م) ، ص٤٥٤- ٤٥٥.

اما بالنسبة الى واردات ولاية بيروت فكان اهم ماستوردته عن طريق موانئها هي: الالبسة والمنسوجات بانواعها والقهوة والنفط والسكر والادوية والمعادن ومصنوعات معدنية وزجاج وورق وحجر حلان والاصباغ بانواعها والفخاريات والشموع والمعادن والفحم[1]. وخيوط الحرير ومطاط الاحذية والحبال والنحاس وغيرها من المواد التي كانت تاتي بشكل مباشر الى بيروت اوغير مباشر بنقلها من بعض الدول الاوربية الى مصر ومنها الى بيروت[2].

عمدت الدولة العثمانية ومن اجل تمويل اصلاحاتها على فرض المزيد من الضرائب على تلك البضائع المستوردة [3]. وفيما ياتي جدول بأهم المواد المستوردة.

جدول رقم (٥) الواردات السنوية لولاية بيروت ولمختلف المواد

الميناء	المادة المستوردة	الكمية / طن	القيمة / قرش	الجهه الموردة
بيروت	خيوط الحرير	٥٠	٩٥٠,٠٠٠	ايطاليا- الصين- بريطانيا
	فولاذ	١٧٥	٣٥٠,٠٠٠	النمسا- بلجيكا- المانيا
	رصاص	٢٠٠	٢٤٠,٠٠٠	بريطانيا- فرنسا
	حديد بانواعة	٢٤٠٠	٢,٠٤٠,٠٠٠	السويد- بلجيكا- فرنسا- النمسا
	زجاجيات	٥٠٠ صندوق	٣٧٥,٠٠٠	بلجيكا- فرنسا- النمسا
	اخشاب	٤٠٠٠ م٣	١,٢٠٠,٠٠٠	ايران- ايطاليا- النمسا
	ارز	٨٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠	ايطاليا- اليابان- بريطانيا
	البن	١٥٠	١,٤٢٥,٠٠٠	بريطانيا- البرازيل- فرنسا
	سكر	٢١٠٠	٥,٠٤٠,٠٠٠	فرنسا- النمسا- المجر
	البهار الاسود	١٠٥	٣,١٥٠,٠٠٠	سنغافورة- بريطانيا- فرنسا
	البسكويت	٦٦	٣٥٠,٠٠٠	فرنسا- بريطانيا
	فلفل	١٥٠	٣,٣٠٠,٠٠٠	فرنسا- بريطانيا
	مشروبات روحية	١٥٠	٤٥٠,٠٠٠	قبرص- روسيا القيصرية- النمسا
	بترول	١٢٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	روسيا القيصرية- امريكا
	فحم حجري	٢٢,٧٠٠	٤,٤٢٦,٥٠٠	فرنسا- بريطانيا
	قطن بانواعة	٣٥٠	٤,٥٠٠,٠٠٠	بريطانيا- فرنسا
	المجموع	٥٣,٦١١	٤٥,٩٨٤,٠٠٠	
اللاذقية	قهوة	٤٠	٤٤٠,٠٠٠	فرنسا- بريطانيا
	مخدرات	١٠	٢٢٥,٠٠٠	فرنسا- بريطانيا
	منتجات صناعية	٥٥	٨٢٥,٠٠٠	فرنسا- بريطانيا
	كاز	٣	١٢٦,٠٠٠	روسيا القيصرية
	خردوات.	٣٠	٦٠٠,٠٠٠	النمسا- المانيا
	ارز	٥٩٠	٩٨٣,٣٣٥	مصر- ايطاليا- الهند
	سكر	٦٠	٤٠٠,٠٠٠	فرنسا- بلجيكا
	تنباك	٣٠	٣٠٠,٠٠٠	ايران- اسطنبول
	مشروبات كحولية	٧٠	٤,٢٥٠,٠٠٠	فرنسا- انحاء متفرقة
	مواد مختلفة	١٧٠	١,٥٥٠,٠٠٠	انحاء متفرقة
	المجموع	١٠٥٨	٩,٦٩٩,٣٣٥	

(١) تجار زادة ابراهيم حلمي ، المصدر السابق ، ص٢٤٨.

(٢) الياس جرجس جريج ، المصدر السابق ، ص٦١١.

(٣) عبد الكريم رافق ، المشرق العربي في العهد العثماني ، ط٨، مطبعة المحبة ،(دمشق: ٢٠٠٢م) ، ص٣١٤- ٣١٥.

كان ذلك تفصيل لاهم واردات مينائي بيروت واللاذقية، اما بالنسبة الى واردات الموانيء الاخرى فانها تكونت من عدة مواد وبكميات كبيرة لاتختلف عن واردات المينائين المذكورين الا انهُ لاتوجد كميات محددة لتلك المواد وانما يتم استيرادها عند الحاجة اليها، وفيما يأتي جدول بتلك المواد.

جدول رقم (٦) انواع المواد المستوردة والجهات الموردة اليها [1].

الميناء	المادة المستوردة	الجهه الموردة	الملاحضات
طرابلس الشام	قهوة سكر تبغ تنباك نشاء	فرنسا- النمسا- بريطانيا فرنسا- بلجيكا- مصر- النمسا النمسا- مصر ايران- انحاء متفرقة المانيا- بريطانيا	
	اسلحة صيد	بلجيكا	كانت الحكومة العثمانية تبالغ في منع ادخالها وتعاقب بشدة المتعاملين بها
	حديد وفولاذ فحم حجري رخام	فرنسا- بلجيكا- السويد بريطانيا- بلجيكا- فرنسا ايطاليا	
	حرير خام	الصين	كان يستورد من الصين عن طريق بريطانيا
	ارز	بريطانيا- ايطاليا- مصر	
	اسمنت	فرنسا	احتكرت فرنسا ارساله وكان يرسل في براميل مختلفة السعة ٩٠- ١٨٠- ٢٠٠ كغم
	خزفيات	ايطاليا- هولندا- فرنسا- بلجيكا	
	ماكنات خياطة مسامير	امريكا- المانيا- النمسا فرنسا- بلجيكا	
	ادوات صينية مواد طبية زجاجيات	النمسا- المانيا المانيا- فرنسا ترد من انحاء متفرقة	
	صناديق للخزن مصنوعة من الحديد	لنمسا- هنغاريا- بريطانيا	
حيفا	بترول مواد غذائية ارز سكر قطنيات قهوة حديد مشروبات روحية فحم حجري	روسيا القيصرية فرنسا- النمسا ايطاليا- بريطانيا فرنسا- النمسا بريطانيا فرنسا بلجيكا فرنسا بريطانيا	جاءت فرنسا بالمرتبة الاولى في ارسال المواد الى ميناء حيفا وتاتي بعدها النمسا فمصر ثم بريطانيا وامريكا وايطاليا والهند وقبرص وجاءت المانيا وايران وروسيا القيصرية في المرتبة الاخيرة ،وما كان يرد من مصر هو ليس من صناعتها مثل الحرائر فهو من الهند والقطنيات من بريطانيا ، وبلغت المنافسة اشدها بين المنتجات الفرنسية والنمساوية فالاولى لجودتها والثانية لرخصها.

قائمة المصادر:

اولاً- الوثائق العثمانية المنشورة:

الدستور، مج١، جمعهُ ونشرهُ نوفل نعمة الله نوفل، تدقيق خليل افندي الخوري، (بيروت: ١٨٨٣م).

نقولا افندي نقاش، قانون التجارة العثماني ، المطبعة العمومية، (بيروت: ١٨٨٠).

ثانياً- المصادر الاجنبية:

أ- المصادر العثمانية:

[1] الجدولان (٥-٦) من عمل الباحث نظما بالاعتماد على Vital Cuinet , Op ,Cit , PP 68 ,158. الياس جرجس جريج ، المصدر السابق ، ص ص ٦١١، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٧.

تجار زادة ابراهيم حلمي ، ممالك عثمانية جيب اطلاسي ، دولت علية عثمانية نك احوال جغرافية وايستاتستيقية ، (مطبعة اولمنشدر: ١٣٢٣هـ).

ب- المصادر الفرنسية:

Vital Cuinet ,Syrie, Liban et Palestine, Geographie Administrative, Statistique, Descriptive et Raisonnee, (Paris:1896).

ثالثاً- الرسائل والاطاريح:

محمد عصفور سلمان الاموي، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية واثرها في المشرق العربي ١٨٣٩-١٩٠٨م اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الاداب جامعة بغداد، (بغداد: ٢٠٠٥م).

رابعاً- المصادر العربية والمعربة:

اكمل الدين احسان اوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تقديم خالد ارن، نقله الى العربية صالح سعداوي، مج٢، ط٢، مكتبة الشروق، (القاهرة:٢٠١١م).

الياس جرجس جريج، ولاية بيروت ١٨٨٧- ١٩١٤م التاريخ السياسي والاقتصادي، مطبعة عكا، (بيروت: ٢٠٠٤).

بشارة دوماني، اعادة اكتشاف فلسطين اهالي جبل نابلس ١٧٠٠- ١٩٠٠، ترجمة حسني زينة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت: ١٩٩٨م).

حسان علي حلاق، دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني، الدار الجامعية، (بيروت: د.ت).

خليل اينالجك ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ١٦٠٠- ١٩١٤م ، ترجمة قاسم عبده قاسم، مج٢، دار المدار الاسلامي، ط١، (بيروت: ٢٠٠٧م).

رياض غنام، مقاطعات جبل لبنان في القرن التاسع عشر، (بيروت: ٢٠٠٠م).

زهير غنايم عبد اللطيف غنايم، لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية (١٨٦٤- ١٩١٨م)، ممؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت: ١٩٩٩م).

شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠- ١٩١٤م، ترجمة رؤوف عباس، (بيروت: ١٩٩٠).

طلال ماجد المجذوب ، تاريخ صيدا الاجتماعي ١٨٤٠- ١٩١٤م ، تقديم نقولا زياد ، المكتبة العصرية، (صيدا: د.ت).

عادل اسماعيل، لبنان في تاريخه وتراثة، مركز الحريري الثقافي، (بيروت: ١٩٩٣م).

عائشة عثمان اوغلي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني ، نقلها الى العربية صالح سعداوي صالح ، اشرف على اعداد الطبعة العربية وقدم لها اكمل الدين احسان اوغلو، دار البشير، (عمان: ١٩٩١م).

عبد العزيز الحسني، تاريخ سوريا الاقتصادي ، مطبعة بدائع الفنون، (دمشق: ١٩٢٣).

عبد العزيز سالم ، دراسة في تاريخ مدينة صيدا في العصر الاسلامي، (بيروت: ١٩٧٣م).

عبد العزيز سليمان نوار، وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٦- ١٩٢٠م ، جامعة بيروت ، (بيروت: ١٩٧٤م).

عبد الكريم رافق ، المشرق العربي في العهد العثماني ، ط٨، مطبعة المحبة، (دمشق: ٢٠٠٢م).

عبد الله الحاج حسن، تاريخ لبنان المقاوم في مائة عام ١٩٠٠- ٢٠٠٠م ، دار الولاء، (بيروت: ٢٠٠٨م).
عبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢- ١٩٢٠م القسم الاول، دار الفارابي، (بيروت: د.ت).
الغالي غربي ، دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي ١٢٨٨- ١٩١٦م ، دار المطبوعات الجامعية ، (الجزائر: ٢٠٠٧م).
فلاديمير لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، (موسكو: ١٩٥٧).
فؤاد مرسي، محاظرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية سوريا ولبنان ، جامعة الدول العربية ، (معهد الدراسات العربية العالمية: ١٩٥٨).
قاسم الصمد، تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت: د.ت).
كمال سليمان الصليبي، تاريخ لبنان الحديث ، دار النهار، (بيروت: ١٩٦٧م) ، ص١٤٨ ؛ لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان، الجامعة اللبنانية، (بيروت: ١٩٦٧م).
ليلى الصباغ ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، منشورات جامعة دمشق، مطبعة دار الكتاب، ط٣، (بيروت: د.ت).
محمد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، دار القلم، ط٣، (دمشق: ١٩٩١م).
محمد كرد علي، خطط الشام، ج٥، مكتبة النوري، (دمشق: د.ت).
نجم الدين بيرقدار، العثمانيون حضارة وقانون، الدار العربية للموسوعات، (بيروت: ٢٠١٤).
هاملتون جب وهارولد برين، المجتمع الاسلامي والغرب واثر الحضارة الغربية في الفكر الاسلامي في الشرق الادنى، ترجمة عبد المجيد حبيب القيسي، ج١، (د.م: د.ت).
وجيه كوثراني، بلاد الشام السكان الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين قراءة في الوثائق الرسمية العثمانية، (د.م: د.ت).
اليـاس جـرجس جـريج، ولايـة بيـروت١٨٨٧-١٩١٤م التـاريخ السياسـي والاقتصـادي، مطبعـة عكا،(بيروت:٢٠٠٤).
يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح محمود الانصاري، مج٢، مؤسسة فيصل للتمويل، (اسطنبول: ١٩٩٠).
يوسف بك آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان من اول نشأتهم حتى الان، (القاهرة: د.ت).

خامساً- الدوريات:

أ- المجلات

عبد العزيز عوض، نظام ملكية الارض في بلاد الشام واثاره الاقتصادية والاجتماعية (١٨٣٩- ١٩١٤م)، مجلة دراسات تاريخية، السنة الحادية عشرة، العددان ٣٥- ٣٦، (دمشق:١٩٩٠).
عبد الله سعيد، النظام الضريبي في لبنان واثره على الزراعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٤٣- ٤٤ ايلول- كانون اول، ١٩٩٢م.
مجلة المقتطف، المجلد الخامس والثلاثون، ج٦،(القاهرة: ١٩٠٩م).